



خطاب

فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية
العماد إميل لحود

أمام

الجمعية العامة للأمم المتحدة
في دورتها الستين

نيويورك في : ٢٠٠٥/٩/١٩

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

Permanent Mission of Lebanon to the United Nations
866 United Nations Plaza, Suite 531, New York, NY. 10017

السيد الرئيس،

أودّ بدايةً أن أتقدّم منكم بالتهنئة على انتخابكم رئيساً للدورة الحالية للجمعية العامة، كما أتقدّم بالشكر لسلفكم السيد جان بينغ على الجهود التي بذلها، وأودّ كذلك أن أشكر سعادة الأمين العام على ما قام ويقوم به في سبيل منظماتنا، وفي سبيل السلام والأمن في العالم.

السيد الرئيس،

أيها الحضور الكرام،

تتعدّد الجمعية العامة هذه السنة، بعد أيام من الاجتماع المهم الذي عقده قادة الدول الأعضاء، وخرجوا منه بوثيقة تعزز التوجه إلى تحقيق العدالة والسلام والأمن في العالم، وزيادة فعالية الأمم المتحدة في العمل على صون المبادئ الإنسانية، والسير في إجراء الإصلاحات في الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

ولا يسعنا في هذا الإطار، إلا أن نوّكد إيماننا بأولوية ومركزية دور الأمم المتحدة في صيانة الأمن والسلم الدوليين، وفي معالجة مختلف المشاكل العالمية، كونها المنظمة الأكثر تعبيراً عن رغبة دولنا بالوحدة والتضامن والتعاون في إطار السيادة الداخلية لكلّ دولة.

إنّ قوة عالمنا الأساسية تكمن في تفعيل كافة أجهزة الأمم المتحدة، وتعزيز روح الديمقراطية فيها، ومدّها بالوسائل والقدرات التنفيذية. هذه المساحة التي نقف فوقها، يجب أن تظلّ ضمير هذا العالم، والمدافع الأساسي عن مخزون القيم المشتركة للإنسانية، وعلى رأسها الحرية والعدالة والسلام.

السيد الرئيس،

تقودنا العولمة اليوم، المؤسسة خصوصاً على التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات والإعلام، وعلى تداعي الحدود أمام الشركات الكبرى، إلى البحث عن مقاربة جديدة لمشاكل عالمنا وللسياسات الدولية. فلم تعد فتات دول الشمال تكفي لإطفاء مشاكل الفقر والتخلف والمرض في دول العالم الثالث. ولقد بات واضحاً أنّ هذه المشاكل تزحف سريعاً خارج الحدود الجغرافية، لتتفجر في وجه المجتمع الدولي.

وما يجدر بنا أن نشدد عليه، هو تشجيع السياسات الهادفة إلى زيادة التعاون والتفاعل بين دول الشمال ودول الجنوب، وتسهيل انتقال التكنولوجيا ورؤوس الأموال، وتعزيز التنمية المستدامة في الدول الساعية إلى النمو والحدثة. كما يبدو مهماً في هذا السياق، تشجيع تعاون بلدان الجنوب في ما بينها، عبر دعم اللقاءات والخطوات والمبادرات الهادفة إلى تفعيل هذا التعاون، كالقمة التي جمعت الدول العربية مع دول أميركا الجنوبية في العاصمة البرازيلية في شهر أيار الماضي، والتي ينتظر لبنان متابعة جدية وفاعلة لقراراتها نظراً لأهمية التعاون والتكامل بين هاتين المجموعتين من الدول.

السيد الرئيس،

عند هذه النقطة، يصبح منطقياً أن نسأل أنفسنا عما إذا كان هذا المناخ العالمي، هو المسؤول الرئيسي عن خلق أرضية خصبة لنمو الإرهاب والتطرف والعنف غير المبرر بحق الأبرياء. وإزاء نمو مشكلة الإرهاب، وتحولها إلى ظاهرة عالمية تشغل العالم وترعبه، ينتابنا إحساس أنّ المقاربة الدولية لتخفيف حدة هذه المشكلة وصولاً إلى القضاء عليها، ما زالت مقاربة سطحية وغير ناضجة بسبب انشغالها في مكافحة عوارض الإرهاب، من دون أن تتمكن حتى اليوم من وضع خطط واضحة لحل جذور هذه المشكلة.

لقد بات واضحاً للعالم أن لبنان يدين بشدة أيّ عمل إرهابي يحصل في أيّ منطقة من العالم، لا بل أننا حاربنا فوق أرضنا الجماعات الإرهابية وعانينا من تأثيراتها الخطيرة على مجتمعنا.

لكننا نرى في الوقت نفسه، أن مكافحة الإرهاب بشكلٍ فعّالٍ تحتاج إلى جوٍّ من التعاون الدولي البناء، وعدم رشق الاتهامات جزافاً لأهداف سياسية، ولا بد من التنبّه إلى عدم المزج، عمداً أم عن غير قصد، بين الإرهاب المدان وبين حقّ الشعوب الواضح والصريح وغير القابل للتصرف، في مقاومة الاحتلال. هذا الحقّ الذي تضمنه المواثيق والأعراف والسوابق الدولية.

كما أن مكافحة الإرهاب، لكي تأتي مكتملة وشاملة، يجب أن تتضمن إضافة للمقاربة الأمنية المباشرة، مقاربة متوسطة وبعيدة المدى تهدف إلى حلّ الأزمات السياسية التي تشكّل تربة خصبة قد يستغلها الإرهابيون لمحاولة إضفاء شرعية على أعمالهم الإجرامية. لذلك فإنّ معالجة الظلم والقهر والاحتلال، إضافةً إلى دعم التنمية والتعليم والأمل بحياة أفضل، يخرج بعض المجموعات من دائرة تجعلهم هدفاً سهلاً للأفكار الإرهابية.

السيد الرئيس،

تحوّلت منطقة الشرق الأوسط، مع الأسف، إلى أرضٍ للصراعات والحروب والأزمات المعلقة منذ عقود، وباتت تربة صالحة لنمو التيارات الإرهابية. ولا نحتاج إلى كثير من التحليل، لنكتشف أن جوهر المشكلة يكمن في استمرار الاحتلال لأراضٍ عربية، والظلم بحقّ شعوب المنطقة، والقهر الذي يمارس عليهم نتيجة لعدم تطبيق القرارات الدولية التي اتخذت في هذا المقرّ بالذات، أو في قاعة مجلس الأمن.

إنّ بداية الطريق لنزع فتيل هذه الأزمات وتجفيف الأفكار الإرهابية، تكمن في التنفيذ الفوري لهذه القرارات ، إضافةً إلى قرار الأمم المتحدة رقم 194 الذي يؤكد على حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى أرضهم، وعدم توطينهم في البلدان التي لجأوا إليها بعدما انتزعتهم إسرائيل من جنورهم. هذه البداية سنفتح الطريق حتماً إلى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في منطقتنا، يرتكز على ما اتفق عليه في مؤتمر مدريد وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام.

هذه المبادئ السلمية أكد عليها القادة العرب في العام 2002 في خلال قمة بيروت العربية، وقالوا للعالم أجمع أنّ مبادرة السلام التي أطلقوها هي خيارهم الاستراتيجي. وحتى اليوم لم يتم تلقف هذه المبادرة وتحويلها إلى فرصة حقيقية لوقف النزاعات والإرهاب وإحلال السلام في منطقتنا.

وفي انتظار تحقيق هذه الخطوة التاريخية، يؤكد لبنان تمسكه بعمل وكالة «الأونروا» التابعة لجمعيتكم، في مساعدة اللاجئين في أماكن لجوئهم. ويدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز مواردها لكي تتمكن من تحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي المزري.

السيد الرئيس،

من نقاط التوتر أيضاً التي ما زلنا نعاني منها، الخروقات والاعتداءات الإسرائيلية شبه اليومية على لبنان، عبر انتهاك الخط الأزرق وترويع المدنيين وإعاقة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جنوب بلادنا، إضافةً إلى استمرار إسرائيل باحتلال جزء من الأراضي اللبنانية، وبعثال عدد من المواطنين اللبنانيين كأسرى في سجونها من دون وجه حق، مخالفة بذلك كل الاتفاقات الدولية ذات الصلة. كما يعاني لبنان في مناطقه المحررة من مشكلة ألغام زرعتها إسرائيل أثناء احتلالها لتلك الأراضي.

إنّ بلدنا الذي يتمسك بالسلام العادل ومبدأ عدم الاعتداء، يتوق فعلاً إلى أن يرى هذه الرؤية وقد تحققت بفعل تطبيق القرارات الدوليّة واحترام حقوق الشعوب. ولا يسعنا في الانتظار، إلا أن نثمن اليوم الدور المهم الذي تقوم به الأمم المتحدة في جنوب لبنان عبر اليونيفيل منذ ما يقارب ثلاثة عقود. وإنّ تمسكنا بعمل هذه القوات ينبع من حرصنا على صيانة السلم والأمن الدوليين نظراً لدورها الأساسي في الحفاظ على أفضل الظروف الممكنة على الأرض قبل إحلال السلام النهائي والشامل.

وأنتهز هذه المناسبة لأحيي قوات اليونيفيل في لبنان، ضباطاً وأفراداً، ولأشكرهم على التضحيات التي يبذلونها، كما أودّ أن أحنّي أمام ذكرى شهدائها.

السيد الرئيس،

لقد عانى لبنان طويلاً من حروب إسرائيل واحتلالها لأرضنا، على رغم قرار دولي تجاهلته إسرائيل لأكثر من عقدين من الزمن. وكان من شأن هذا الاحتلال أن أوجد حركة لبنانية شعبية لمقاومته وللدفاع عن الأرض المسلوّبة، وفقاً لما كفله لها ميثاق الأمم المتحدة من حقّ في مقاومة الاحتلال.

وعلى رغم استمرار الظروف التي نكرتها من احتلال وخروقات واعتداءات، ولأن لبنان متمسك دوماً باحترام قرارات الشرعية الدولية، ومتفهم لمطالب المجتمع الدولي، فإن الحكومة اللبنانية تبنت مسألة اطلاق حوار داخلي بين جميع المجموعات اللبنانية، يكفل للبنان امنه ووحدته واستقراره ودوره الذي يحرص عليه، عبر ايجاد افضل السبل لتحسين موقعه داخلياً ودولياً في ظل الظروف الحالية. واننا نتطلع الى استمرار التواصل الدائم مع المجتمع الدولي وصولاً الى تحقيق هذه الاهداف.

السيد الرئيس،

منذ اتفاق الطائف الذي اوقف الحرب اللبنانية ، واعاد توحيد مؤسسات الدولة ، وابرزها مؤسسة الجيش ، على اسس وطنية جامعة ، نعم لبنان خلال السنوات الماضية باستقرار امني وطمانينة مكناه من استعادة حضوره الاقليمي والدولي ، وانعشا اقتصاده ، واعادا الثقة العالمية بدوره كملتقى لتفاعل الحضارات والاديان وتعايشها السلمي وانصهارها في كيان موحد. وقد شكل لبنان نموذجاً للعيش المشترك وسط الاضطرابات العالمية بين شرق وغرب ، الى ان حاولت المؤامرة ضرب ما ميزه ، حين امتدت يد الغدر واغتالت رئيس الوزراء السابق الشهيد رفيق الحريري ورفاقه في جريمة مدوية هزت وجدان اللبنانيين ، وتمددت تأثيراتها الى اطراف العالم اجمع. وقد تجاوب مجلس الأمن مشكوراً مع طلب الحكومة اللبنانية إنشاء لجنة تحقيق دولية باغتياله.

وأنا، اذ نقدر الجهود التي بذلتها اللجنة، رئيساً وأعضاء، في سبيل الوصول الى الهدف المرجو من انشائها، نرى في ما تحقق حتى اليوم من عملها، خطوة متقدمة على طريق كشف الحقيقة كاملة التي ستساعد حتما في معرفة هوية المجرمين الذين نفذوا هذه الجريمة النكراء.

وأنا نتطلع الى ان تتجز اللجنة عملها في أسرع وقت ممكن، وستجد، كما هي الحال الآن، كل الدعم من الحكومة اللبنانية والجهات القضائية والأمنية المختصة. إن هذا الالتزام يعبر عن إرادة اللبنانيين واشقائهم وأصدقائهم في العالم، وإرادة المجتمع الدولي، في مكافحة الإرهاب من أي جهة أتى.

وعلى رغم ما أحدثته هذه الجريمة النكراء وما تلاها من جرائم مدانة من أسى في نفوس اللبنانيين، فقد تمكنا مؤخراً من إجراء انتخابات نيابية مهمة، تعتبر محطة أساسية في مسيرة لبنان الديمقراطية العريقة.

وقد جرت هذه الانتخابات بحضور ومواكبة مشكورة من الأمم المتحدة وعدد من الأطراف الدوليين، وشكّلت على أثرها حكومة كرّست الوحدة الوطنيّة، وأخذت على عاتقها معالجة القضايا المطروحة على لبنان، داخلياً وخارجياً، في إطار من الحوار المسؤول والجدي توصلت إلى توافق وطني يصون ما نحرص وتحرصون معنا عليه كثيراً، أيّ استقرار وأمن ووحدة لبنان الوطنيّة.

والحكومة الجديدة عازمة على القيام بحركة إصلاحية شاملة تتناول مختلف الجوانب السياسيّة والاقتصاديّة والإداريّة، وقد شكّلت في خطوة أولى ومهمة، هيئة وطنيّة لاقتراح قانون انتخابي، يراعي التوصيات التي قدمتها اللجنة الموفدة من الاتحاد الأوروبي.

والحكومة اللبنانية تتطلع الى استمرار الدعم الذي تقدمه الامم المتحدة ومنظماتها الى لبنان في المجالات كافة، وهو دعم يلقي من اللبنانيين كل التقدير والامتنان. كما لا بد من التنويه بالمتابعة الدقيقة التي يوفرها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعملية اعادة بناء الاقتصاد الوطني بكافة مقوماته.

السيد الرئيس،

أتينا إلى هذا المنبر حاملين مسيرة وطن يكافح من أجل الحرية والمبادئ الإنسانية والعدالة والقانون، وقد شاعت ظروفه في منطقة تعجّ بالنزاعات والأزمات منذ عقود، أن يدفع ثمن كفاحه حروباً واحتلالات واغتيالات. لكنّه لم يتراجع يوماً عن التمسك بالخير والحقّ، وفي كلّ مرة كان شعبه ينتصر على يد الشرّ والفتنة والدمار.

لقد حملت مشروع السلام والاستقرار في وطني خلال السنوات الاخيرة، وكان الحمل كبيراً وشاقاً، ساعدوني على الحفاظ على السلام والاستقرار في لبنان، تحفظوا السلام والاستقرار في العالم.

وشكراً لكم.